

Distr.
GENERAL

A/51/152/Add.1
7 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: استعراض القضايا المؤسسية والبرنامجية" (A/51/152).

المرفق

تعليقات الأمين العام على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: استعراض القضايا المؤسسية والبرنامجية"

أولا - مقدمة

١ - حسبما جاء في مقدمة التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة، فإن القصد منه استعراض وتقييم منجزات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فيما يختص بتنفيذ مهمته الإنمائية، حسبما حددت في ولايته. ويستعرض التقرير إطار الأونكتاد المؤسسي والبرنامجي ويحلل مهمته، ودوره وولايته واختصاصاته وأنشطته، ضمن إطار جديد للتعاون الإنمائي الدولي. ويشير المفتش إلى الجهود الجارية لتعزيز وتنشيط دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين، باعتبار ذلك هو السياق العام للتقرير.

٢ - وعند تحليل العوامل الهادية لقرار وحدة التفتيش المشتركة القاضي بإجراء هذا الاستعراض، يشير المفتش إلى عدد من الاتجاهات والتطورات الشديدة التأثير على تطور الأونكتاد المؤسسي. وهو، في هذا الصدد، يشير إلى التغييرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية، التي من قبيل ازدياد تخطي الاقتصاد العالمي للحدود الوطنية؛ وتنامي الروابط بين السلام والأمن، من ناحية، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من ناحية أخرى؛ وظهور تكتلات تجارية وأنماط للتكامل الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم؛ وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وفي السياق نفسه، يشير واضع التقرير إلى ما عهد به المجتمع الدولي إلى الأونكتاد من مسؤوليات جوهرية عن تنمية البلدان النامية، ويبرز الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية. كما يشير إلى المتطلبات الفريدة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الاقتصاد السوقي والبلدان التي تنفذ إصلاحات متعلقة بالاقتصاد الكلي. وفي ظل هذه الظروف، خلصت وحدة التفتيش المشتركة إلى أن الوقت قد حان لتقييم مدى تصدي الأونكتاد بشكل فعال للأولويات المتباينة لدى القاعدة التي يخدمها في مجالي التجارة والتنمية الرئيسيين، وفي معالجته المتكاملة للجوانب الإنمائية التي تنطوي عليها التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات.

٣ - ويلاحظ المفتش أن التقرير يستند إلى الآراء التي أعربت عنها الوفود في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وإلى المعلومات المتلقاة خلال اتصالاته في مقر الأمم المتحدة وفي أمانة الأونكتاد، فضلا عن تحليل لنتائج الإصلاحات في أمانتي الأونكتاد والأمم المتحدة. ويخلص المفتش إلى أن من الممكن اعتبار الأونكتاد صاحب سجل حافل من الانجازات الملموسة منذ إنشائه في سنة ١٩٦٤. وفي الوقت نفسه، يعيّن واضع التقرير عددا من التحديات التي تواجه المؤسسة، وهي تحديات ناشئة عن المشاكل العديدة التي لا تزال تعاني منها غالبية البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان

نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية التي تعاني أكثر من غيرها، في مجالي التجارة والتنمية الداخليين في اختصاص الأونكتاد.

٤ - وأحد التحديات التي يتعيّن أن تعالجها المؤسسة، ويخصها المفتش بالذكر، هو افتقار الأونكتاد إلى مجال النظر الميداني، وهو الافتقار الذي يرى المفتش أنه يقيد قدرة الأونكتاد على صوغ استراتيجية تعاون تقني ميدانية الوجهة تنساق وراء الأولويات وتدعم البلدان النامية. وأكد المفتش على ضرورة مضاعفة الأونكتاد أنشطة تعاونه التقني، بالاشتراك مع الكيانات الأخرى المناسبة في منظومة الأمم المتحدة، وذلك بجملة وسائل، من بينها إقامة نظم أو شبكات معلومات أقليمية معنية بالتجارة، والعلم والتكنولوجيا، وتدفقات الاستثمار، وأسواق السلع الأساسية.

٥ - وفيما يختص بعملية إعادة التشكيل الجارية، يعتقد المفتش أنه ينبغي لمبادرات الإصلاح اللاحقة أن تستهدف تعميق ولاية الأونكتاد، لا توسيعها، وأن تسعى إلى تحقيق علاقات تآزر أكبر بين أمانة الأونكتاد وغيرها من أجزاء الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يختص بتناول قضايا التجارة والتنمية.

٦ - ويقدم المفتش عددا من التوصيات الهادفة إلى توطيد دور الأونكتاد بصفة عامة، ووظيفته المتعلقة بالتعاون التقني بصفة خاصة، لدى إقامة شراكات على صعيد المنظومة لخدمة أغراض التنمية، وإلى تنمية التعاون وتوطيده، في ذلك السياق، مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز في المجالات التي تشملها ولاية الأونكتاد.

ثانيا - تعليقات عامة

٧ - بينما يتبنى الأونكتاد، بتأثير الزخم المتولد عن دورته التاسعة، إصلاحات مؤسسية بعيدة المدى وتجري عدة عمليات إصلاحية تتعلق بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، يقدم التقرير معلومات قيّمة مفيدة ذات صلة بهذه المناقشات. والتقرير يعرض صورة إجمالية جيدة تبين أنشطة الأونكتاد بصدد تنفيذ ولايته المؤسسية ويجمال إنجازاته الكبرى، ويلقي الضوء على انشغاله الدائم بالإصلاح وبالتكيف مع السمات الدولية.

٨ - كما تجدر الإشارة بدراسة التقرير لصلة الأونكتاد بمنظمة التجارة العالمية عقب جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في الوقت الذي يُولى فيه اهتمام خاص لدور كل من المؤسساتين. ويورد الفرع "ألف" من الفصل الرابع تحليلا رائعا للتكامل بين وظائف المؤسساتين.

٩ - وينسب التقرير إلى الأونكتاد الفضل فيما أجراه من عمليات إصلاحية، بفضل اتفاق حكومي دولي، شملت توجهات السياسة العامة، والآلية الحكومية الدولية، وأساليب العمل. ومن الواضح أن النتيجة التي أسفرت عنها دورة الأونكتاد التاسعة قد عززت هذا البعد المستمر في حياة الأونكتاد. وبالمثل، أبرز البلاغ

الختامي الصادر عن مؤتمر قمة البلدان الصناعية السبعة الكبرى، المعقود في ليون في حزيران/يونيه ١٩٩٦، منجزات الأونكتاد فيما يختص بالإصلاح المؤسسي؛ واعتبر ذلك البلاغ الأونكتاد نموذجا للإصلاح ينبغي أن تحتذيه الأجزاء الأخرى في الأمم المتحدة.

ثالثا - تعليقات على التوصيات

١٠ - يتوافق معظم التوصيات المبيّنة في التقرير مع الإجراءات الجارية فعلا، لا سيما في سياق المتابعة لدورة الأونكتاد التاسعة.

التوصية رقم ١: تدعيم دور الأونكتاد

(أ) كجزء من العملية المتواصلة لإعادة الهيكلة في كل الأمم المتحدة، ينبغي للأمم العام للأمم المتحدة والأمين العام للأونكتاد أن يواصل تعزيز التعاون بين أمانة الأونكتاد وأمانات اللجان الإقليمية والإدارات الأخرى بمقر الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يؤدي مثل هذا التعاون المحسن، في جملة أمور، إلى تنسيق وتبسيط برامج العمل ذات الصلة داخل الأمانة العامة، وأن يمكن أمانات اللجان الإقليمية وكيانات المقر من الإسهام بمدخلات موضوعية في مؤتمر التجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية، في حين يمكن أن تؤدي أمانة الأونكتاد دورا أنشط في توفير الخدمات الموضوعية للجنة الثانية وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) ينبغي أن يركّز التدعيم الإضافي على قدرة الأونكتاد البحثية العملية التوجه التي تناسب الصعيد الوطني، وعلى العمل في تعاون أوثق مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

١١ - لقد بذلت جهود جلية في السنوات الأخيرة لتعزيز تماسك السياسات العامة والبرامج فيما بين مختلف الكيانات التي تؤلف القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة. وكان التقدم في هذا الاتجاه أحد الأهداف الرئيسية المرجوة من إعادة التنظيم في سنة ١٩٩٣ ومن نقل الاختصاصات والأنشطة (بما فيه إدماج أنشطة مراكزي الأمم المتحدة المنفصلين المعنيين بالشركات عبر الوطنية وبالتكنولوجيا في هيكل الأونكتاد) الذي اتسمت به إعادة التنظيم هذه. وقد اقترنت إعادة التنظيم بجملة أمور، من بينها استعراض اختصاصات ومسؤوليات إدارات المقر وكيانات الأمم المتحدة المركزية (بما فيها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، من ناحية، واللجان الإقليمية، من ناحية أخرى. كجزء من تلك العملية، اتخذ الأونكتاد واللجان الإقليمية معا ترتيبات لتكليف خبير استشاري بإجراء دراسة مستقلة يهتدى بنتائجها فيما يختص بطرائق تحقيق الحد الأقصى من التكامل في برامج أعمالهم.

١٢ - وقد اتخذت على الدوام الترتيبات الكفيلة باشتراك إدارات المقر واللجان الإقليمية في مجلس ومؤتمر التجارة والتنمية، وقدمت في هذا الصدد إسهامات قيّمة. وفيما يختص بدور أمانة الأونكتاد في تقديم الخدمات الموضوعية للجنة الثانية وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قدم الأونكتاد، ولا يزال يقدم،

بحكم العادة دعماً موضوعياً لهاتين الهيئتين بشأن البنود المدرجة في جدولي أعمالهما فيما يختص بالتجارة والتنمية وبمئة أقل البلدان نمواً وغيرها من الفئات الخاصة، كما يسهم في الأعمال التحضيرية والمناقشات المتصلة بعدد من البنود الأخرى المتعلقة بالقضايا الإنمائية. وقد دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، إلى زيادة الرجوع في اللجنة الثانية إلى جملة تقارير، من بينها "تقرير التجارة والتنمية"، وإلى استكشاف إمكانية إعداد تقارير مشتركة على أيدي الأمانة العامة للأمم المتحدة، والأونكتاد، ومؤسسات بريتون وودز، لأجل زيادة تركيز الحوار المتعلق بالسياسات في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والأمين العام يعززم فعلاً أن يعمل على متابعة هذه الأحكام.

١٣ - وقد أكد أمين عام الأونكتاد، في تقريره المرفوع إلى الدورة التاسعة، على حاجة الأونكتاد إلى التركيز على البحث العملي الوجيه، وعلى الأنشطة التي تخلّف تأثيراً معيّنًا على الصعيد الوطني. كما أكد تصميمه على إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بدرجة أشد، في أعمال الأونكتاد، وقدم توصيات معينة بصدد الآليات التي ستستعمل لهذا الغرض. وقد اعترفت الحكومات بقيمة هذه الاقتراحات، وأدرج العديد من عناصرها في الوثيقتين الختاميتين الصادرتين عن دورة الأونكتاد التاسعة، وهما "إعلان ميدرانند" و "شراكة لأجل النمو والتنمية".

التوصية رقم ٢: بناء شراكات من أجل التنمية على نطاق المنظومة

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يواصل توسيع ترتيبات التعاون والأنشطة المشتركة التي أقامها مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة البحرية الدولية، إلخ؛

(ب) يمكن توجيه الدعوة إلى المنظمات السالف ذكرها، فضلاً عن اللجان الإقليمية والكيانات الأخرى بالأمانة العامة، للمشاركة في البناء المنهجي لنظم المعلومات الإقليمية أو شبكاتها في ميادين التجارة، والعلم والتكنولوجيا، والسلع الأساسية، وتعزيز الاستثمار.

١٤ - تعاون الأونكتاد، على سبيل السياسة المتبعة، تعاوناً شاملاً مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تخدم ولاياتها وأنشطتها الأنشطة المشتركة أو الأنشطة التعاونية. وهكذا وضع الأونكتاد برامج مشتركة أو عقد اتفاقات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأقام علاقات تعاون ممتازة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن المسائل التي تهم الجانبين. كما يشترك الأونكتاد بنشاط في المبادرات المشتركة بين الوكالات التي ترعاها لجنة التنسيق الإدارية، وهي من قبيل أفرقة عمل لجنة التنسيق الإدارية المشاركة في متابعة المؤتمرات العالمية والمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا على صعيد المنظومة. وفيما يختص بشبكات المعلومات، سيجري الأونكتاد، عملاً بالتوصيات ذات الصلة الصادرة عن دورته التاسعة، وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية

واللاسلكية، تقييما للأثار العملية المترتبة في التجارة على البنية الأساسية المعلوماتية العالمية الناشئة، كما سيحدد مجالات العمل في هذا الصدد.

التوصية رقم ٣: تدعيم وظيفة التعاون التقني

في سياق الجهود الجارية لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وتكييف برنامج عمل الأونكتاد حسب الإطار الدولي المتبلور، ينبغي النظر في تدعيم دور الأونكتاد في مجال التعاون التقني تدعيما ملموسا في المجالات الأساسية التي تدرج في مسؤوليته. وينبغي أن تمارس أمانة الأونكتاد دورا أكبر في بناء شبكات تكنولوجية أقليمية تشمل مؤسسات أخرى في المنظومة.

١٥ - سلّمت الحكومات، في الوثيقة الختامية الصادرة عن دورة الأونكتاد التاسعة، المعنونة "شراكة لأجل النمو والتنمية" (الفصل الثاني، الفرع هاء) ببرنامج الأونكتاد للتعاون التقني بوصفه عنصرا هاما لتقديم المساعدة العملية إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الأشد احتياجا، والتزمت الحكومات بتوطيد فاعليته وزيادة تأثيره كعنصر أساسي في عمل المؤسسة ذي الوجهة السياسية العامة وعملها التداولي. وعلى ضوء هذا، سيواصل مجلس التجارة والتنمية استعراضه السنوي لبرنامج الأونكتاد للتعاون التقني، بما فيه وضع خطة إرشادية متجددة يستغرق تنفيذها ثلاث سنوات.

التوصية ٤: أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية

ينبغي للأونكتاد، في برامج عمله المقبلة، أن يواصل الإبراز الواجب للاحتياجات الإنمائية الفريدة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية وأن يطرح شواغلا بطريقتين أكثر منهجية على جميع أجهزة أمانة الأونكتاد وعلى مستوى المؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - لقد عينت الجمعية العامة الأونكتاد بوصفه مركزا لتنسيق للأنشطة المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية. ومجلس التجارة والتنمية يستعرض سنويا تنفيذ برنامج العمل. وبالمثل، يعد الأونكتاد تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية لتقديمها إلى الجمعية العامة. وعلى سبيل الممارسة لهذه المسؤوليات، يقيم الأونكتاد صلة وثيقة بالمؤسسات الأخرى الداخلة في المنظومة ويطرح هذه المسائل للمناقشة، كلما دعت الضرورة، في إطار لجنة التنسيق الإدارية وآلياتها الفرعية. وتمشيا مع توصية المفتش، تقضي إعادة تنظيم أمانة الأونكتاد، التي جرت مؤخرا، بطرح شواغل هذه البلدان في شتى مكونات برنامج عمل الأونكتاد وأمانته، حيث ستباشر المسائل المتصلة بذلك وتعالج على كل من الصعيد القطاعي والصعيد الشامل للقطاعات. وسيقوم منسق خاص على الصعيد الشامل للقطاعات برصد العمل الموضوعي القطاعي، بينما تراقب ذلك لجنة توجيهية يرأسها أمين عام الأونكتاد.

التوصية رقم ٥: التعاون مع منظمة التجارة العالمية

يبدو تكامل الوظائف بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية واضحا تماما. ولا يمكن للدول الأعضاء إلا أن تستفيد من هذا التكامل ومما يتصل بذلك من علاقات التآزر بين المؤسساتتين. وقد قدمت الجمعية العامة توصيات محددة في هذا الشأن. وينبغي مواصلة تشجيع الخطوات الأخيرة التي اتخذت لتنمية التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على مستوى الأمانة والمستوى المؤسسي معا.

١٧ - يسهم عدد من المبادرات القريبة العهد في تعزيز التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، القائم على تكامل وظائفهما، وفي إضفاء طابع منهجي على ذلك التعاون. وتعدّد المؤسساتان اجتماعات كل ستة شهور، يرأسها رئيساهما التنفيذيان معا، لمناقشة القضايا التي تهم الجانبين. كما يجري توطيد صلات العمل على جميع المستويات في مجالات من قبيل البحث، والتجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والتجارة والبيئة، والتجارة والتنمية. وفي سياق تنفيذ المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا على صعيد المنظومة، وضع الرئيسان التنفيذيان للأونكتاد وللمنظمة العالمية للتجارة خطة عمل تستهدف زيادة إنتاج أفريقيا الموجه للتصدير وزيادة تنوع الصادرات والأسواق.

التوصية ٦: التعاون مع مؤسسات بريتون وودز

(أ) يمكن للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعملوا على دعم المشاورات والمبادرات التقنية والحقوق المتبادلة لحضور الاجتماعات بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، من جانب، والكيانات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، من جانب آخر. وينبغي مراعاة ذلك تماما في العملية الجارية الرامية إلى إعادة تشكيل المنظمة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

(ب) يمكن الاستفادة، بصورة أكثر تواترا، من أحكام اتفاقات العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بشأن أولويات التنمية العالمية. وبإمكان الأونكتاد ومؤسسات بريتون وودز معا أن يستفيدوا أكثر من هذه الصكوك في مشاورات السياسة العامة.

١٨ - تولى الآن، في سياق المناقشة الجارية بشأن "خطة للتنمية" وإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، أهمية خاصة للصلة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقد استمرت مؤسسات بريتون وودز في الاسهام في حوار السياسة العامة في اجتماعات الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما اشتركت بنشاط في دورة الأونكتاد التاسعة.

١٩ - وعلى مستوى الأمانة، تجري مشاورات مكثفة متكررة بين الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ويجري تعزيز التعاون بدرجة كبيرة على

المستوى البرنامجي. وقد قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لسنة ١٩٩٦ وثيقة تعرض بالتفصيل بعض عناصر هذا التعاون، مع التشديد على الأنشطة التنفيذية (E/1996/72 و Corr.1). كما يجري التوسع في تفاعلات السياسة العامة وفي التعاون البرنامجي في سياق الترتيبات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية لتعزيز المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الأخيرة (يرأس البنك الدولي فرقة العمل المواضيعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالبيئة التمكينية، كما يشترك بنشاط، مع صندوق النقد الدولي، في فرقتي عمل آخرين مشتركين بين الوكالات معنيتين بتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع وبالعمالة والرزق المستدام). وفي سياق المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا على صعيد المنظومة.

٢٠ - وهذه المستجدات تهيئ بيئة صالحة لمواولة تعزيز مشاورات السياسة العامة والتعاون البرنامجي بين مؤسسات بريتون وودز والأونكتاد، بالاعتماد على الخبرة المستفادة من الترتيبات الاستشارية المقامة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد.
